

ما نعتد خلو الشئ من العدم على منع الخلو من طرفيها في الكذب اذا الواقع
 لا يخلو عن احد هما من دهر اليه ما يمكن العرف في عاده من
 ما يهل من سائر المباحات لا يصر نفسه فلا يمتنع اجتماع الطرفين
 في الكذب بان يكون زيد في يمين او حوض ويحرف **وقد تكون**
المنفصلات اي كل منهما ايات اجزاء كما يكون ذلك جزئين
كما مر كقولنا العدل اما زيد او ناقص او مساو لانه حكم
 فيه فان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدل
 عن احد هما او يورد عليه ان مر في الحقيقة وما نعتد الخلو لا
 ير تفعان وهما ير تفعان لان ذلك مساو يرفع مع زيد وناقص
 واجيب بان المر تفعان وان ذلك كالفنما هما متجانسان معني
 اصل العدل اما مساو او غير مساو ولكن غير المساوي اما
 زائد او ناقص فالعنا حقيقة هذين المساوي وغير وهذان
 لا يرتفهان لاعلم ان كل من المنفصلات والمنفصلات يتألف من
 جمليتان او من شرطيات او منهما او مثلها مع بيان اقسامها
 من كونها في المطولات ومن لاصها اجاب المنطقية التناقض

التناقض

ظ
فالعادة

وقد

وقد اخذ في بيان فقال **والتناقض هو اختلاف قضيتين**
اخرجه باختلاف نفس دين واختلاف قضية ومغرد بالاجاب
والسلب خرج به الاختلاف بالانفصال والافتصال بالطيرة
والجزئية والعلوك والتحميل وغير ذلك بحيث يقتضي
الاختلاف لانه ان تكون احدهما اي احد القضيتين
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
 فانه صادق بما ذكر وخرج بالتحشية المذكورة الاختلاف
 بالاجاب والسلب لانها التحشية نحو زيد ساكن زيد ليس
 بمسافر لانها صادقتان وقولنا ان الاختلاف بالتحشية
 المذكورة لان المر نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذا الاختلاف
 بين هاتين القضيتين لا يقتضي ان يكون احد هما صادقة
 الاخرى كاذبة بل ان المر بل بواسطة ان الاولي في قوة زيد ناطق
 وان الثانية في قوة زيد ليس باسنان **ولا يتحقق ذلك اي التناقض**
 في القضيتين المخصوصتين او المخصوصتين **الاجاب اتفاهما**
 في زمان واحد **في الموضع** اذ لو اختلفا في نحو زيد قابلهما